

الاقتصاد المصري تحت ضغط سوء الإدارة المالية موانئ ومياه وطاقة وحكومة تبيع الأصول وتؤجل الإنتاج



الخميس 28 مايو 2026 03:00 م

كشفت بيانات البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومؤشر ستاندرد آند بورز خلال عام 2026 أن الاقتصاد المصري يواجه ديناً خارجياً بلغ 163.7 مليار دولار في سبتمبر 2025، وعجزاً تجارياً وصل إلى 4.8 مليار دولار في يناير 2026، وانكماشاً في القطاع الخاص عند 48.0 نقطة في مارس 2026.

وتضع هذه الأرقام الحكومة أمام مسؤولية سياسية مباشرة، لأن الأزمة لم تعد مرتبطة بسعر الدولار وحده، بل بنموذج إدارة يبذل الإنتاج بالاقتراف، ويحول الموانئ والمياه والطاقة والأراضي إلى مصادر سيولة عاجلة، بينما يدفع المواطن فاتورة الغلاء وضعف الأجور وتراجع فرص العمل المنتج.

إدارة الموارد تحولت من سيادة إنتاجية إلى سيولة مؤقتة

في قلب الأزمة، تظهر مصر كدولة تملك موقعا وممرات ومياه وطاقة وشواطئ وقوة بشرية، لكنها لا تدير هذه الموارد كقاعدة إنتاج مستقلة، لأن الحكومة توسعت في العقود طويلة الأجل والامتيازات والبيع الجزئي للأصول، بدلا من بناء نموذج يربط المورد بالمصنع والحقل والميناء.

وعلى هذا الأساس، لا تبدو المشكلة في نقص الموارد وحده، بل في طريقة تحويلها إلى عائد عام دائم، إذ تكشف التجربة أن ضخ الدولار عبر بيع حصص أو منح حقوق انتفاع لا يعالج عجز الإنتاج، بل يمنح الخزنة فترة تهدئة قصيرة ثم يعيد الأزمة بحجم أكبر.

ومن ثم، يصبح الحديث الحكومي عن جذب الاستثمار ناقصا عندما يغيب شرط السيادة التشغيلية، لأن الاستثمار الذي يدخل دون نقل معرفة أو زيادة صادرات أو خفض واردات يتحول إلى تدفق مالي مؤقت، بينما تستمر الأرباح في الخروج وتبقى الدولة أمام الدين وسعر الصرف والعجز التجاري.

في هذا السياق، يرى الخبير الاقتصادي هاني جنيبة أن ضغط الدين الخارجي لا ينفصل عن احتياجات العملة الصعبة وتدفقات الأموال غير المستقرة، وهو رأي يضع ملف التمويل أمام سؤال جوهري، هل تعالج الحكومة أصل العجز أم تشتري وقتاً جديداً بأصول وممرات طويلة العمر.

الموانئ وقناة السويس بين عقود الامتياز وخطر فقدان العائد

بعد ملف الموارد، يأتي قطاع الموانئ باعتباره اختباراً صارماً لسيادة الاقتصاد، لأن مصر لا تملك مجرد أرصفة بحرية، بل تملك موقعا يربط البحرين المتوسط والأحمر، ويمنحها قدرة تفاوضية على التجارة العالمية إذا أدارت الحكومة الموانئ كأداة إنتاج وتصدير لا كعقود انتفاع طويلة.

وقد أثار توقيع اتفاق منطقة كيزاد شرق بورسعيد مع مجموعة موانئ أبوظبي أسئلة واسعة، لأن العقد يمتد 50 عاما قابلة للتجديد، ويمنح الشركة حق تطوير وتشغيل منطقة صناعية ولوجستية على مساحة 20 كيلومترا مربعا قرب مدخل قناة السويس، مقابل نسبة معلنة من الإيرادات.

وبالتوازي، يعيد نموذج العين السخنة مع موانئ دبي فتح ملف تضارب المصالح الإقليمي، لأن تشغيل موانئ مصرية حساسة بواسطة جهات تدير مراكز منافسة في الخليج يفرض على الحكومة نشر مؤشرات أداء واضحة، تشمل حجم المناولة، وزمن التفريغ، والعائد الفعلي، ونسبة التشغيل مقارنة بالطاقة المخططة.

لذلك لا تكفي عبارات الشراكة الاستراتيجية في تبرير عقود طويلة تمس الممرات، خصوصا بعدما تراجعت إيرادات قناة السويس بشدة خلال أزمة البحر الأحمر، وانخفض عدد السفن العابرة وحمولاتها، ما جعل العمر المصري أقل قدرة على تعويض أخطاء الإدارة الداخلية بفضل الموقع وحده.

ويخدم رأي الخبير الاقتصادي أحمد خزيم هذا المحور عندما يربط بين عقود الموانئ وتكلفة الفرصة البديلة، لأن طرح المناطق اللوجستية في منافسات دولية مفتوحة كان يمكن أن يرفع العائد ويعمخ الدولة شروطا أفضل، بدلا من حصر القرار في تفاهات سياسية مغلقة.

المياه والزراعة تكشفان حدود التوسع بلا ميزانية مائة معلنة

ثم ينتقل الخطر من الموانئ إلى المياه، حيث تستهلك الزراعة النصب الأكبر من السحب المائي في مصر، بينما يعتمد البلد على نهر النيل كمصدر أساسي يتجاوز 90% من موارده المائية، وهو ما يجعل أي توسع زراعي جديد مشروطا بميزانية مائة صارمة ومعلنة.

وبناء على ذلك، لا يمكن فصل مشروعات الاستصلاح الكبرى عن سد النهضة وتغير المناخ والهدر الشيكوي، لأن أي فدان جديد يحتاج إلى ماء منتظم وكلفة ضخ وصيانة ومعالجة، بينما تعاني الدلتا القديمة أصلا من ضغوط الملوحة والتفتت الزراعي وتراجع كفاءة شبكات الري.

وفي ملف الدلتا الجديدة، قال الدكتور عباس شراقي، أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية بجامعة القاهرة، إن المشروع يعتمد على 3 مصادر رئيسية لمياه الري، تشمل مياه النيل، ومياه الصرف الزراعي المعالجة، والمياه الجوفية، وهو توصيف يؤكد أن الحكومة لا تتحرك داخل وفرة مائة مفتوحة.

كما قال الدكتور نادر نور الدين، أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، إن إضافة نحو 2 مليون فدان تمثل زيادة كبيرة قياسا بالمساحة المزروعة الحالية، لكنه أوضح أن الدول لا تحقق اكتفاء كاملا من كل المحاصيل، ما يحد من خطاب الاكتفاء الذاتي المطلق الذي تروجه الحكومة.

ولهذا تصبح الزراعة بلا شفافية مائة مخاطرة سياسية، لأن الحكومة مطالبة بنشر كمية المياه المطلوبة لكل محصول، ومصدر كل متر مكعب، وخطة التعامل مع الجفاف، وحدود السحب من الخزان الجوفي، وإلا تحولت مشروعات الأمن الغذائي إلى ضغط جديد على حصة النيل والدلتا القديمة.

الطاقة من حقل ظهر إلى فاتورة استيراد تضغط على الصناعة

في ملف الطاقة، تكشف أزمة حقل ظهر أن الإعلان عن الاكتشافات الكبرى لا يكفي لحماية الأمن الصناعي، لأن الإنتاج تراجع إلى نحو 1.2 مليار قدم مكعب يوميا في يناير 2026، بينما ظل الطلب المحلي أعلى من المعروف، ما أعاد ملف الاستيراد إلى الواجهة.

ومن ناحية ثانية، يضغط ضعف إنتاج الغاز على المصانع والكهرباء والنقل في وقت واحد، لأن الطاقة تدخل في تكلفة كل سلعة، وعندما ترتفع فاتورة الاستيراد أو تضطر الدولة إلى زيادة أسعار الكهرباء والوقود، ينتقل العبء مباشرة إلى الصناعة والمستهلكين والأسواق المحلية.

وعليه، لا تبدو مشروعات الطاقة المتجددة كحل حقيقي إذا باعت الحكومة أصولا منتجة أو وقعت عقود شراء طويلة الأجل دون توطيق مكونات الصناعة، لأن إنتاج الكهرباء وحده لا ييني سيادة طاقة، بينما بناء ألواح ومحولات وكابلات وتوربينات محلية يخفض الواردات ويفتح فرص عمل.

في المقابل، يظل تحديث معامل التكرير ضرورة غائبة عن الضجيج الرسمي، لأن استيراد المشتقات يستهلك عملة صعبة يمكن خفضها عبر رفع كفاءة المصافي، وربط سياسة الطاقة بالصناعة، وتوجيه الوقود المدعوم إلى الإنتاج والتصدير بدلا من الاستهلاك غير المنتج والفئات الأعلى دخلا.

صناعة منكمشة ومصادر تراجع رغم انخفاض الجنيه

على صعيد الصناعة، كشف مؤشر مديري المشتريات في مارس 2026 تراجع القطاع الخاص غير النفطي إلى 48.0 نقطة للشهر الرابع، وهو مستوى يعكس انكماشاً في الطلبات والإنتاج، بما يهدم الرواية الحكومية التي تربط خفض العملة وحده بزيادة التصدير وانطلاق المصانع.

وبعد ذلك، جاءت بيانات التجارة الخارجية لتؤكد الخلل نفسه، إذ انخفضت الصادرات في يناير 2026 بنسبة 20.3% إلى 3.6 مليار دولار، بينما اتسع العجز التجاري إلى 4.8 مليار دولار، ما يعني أن الاقتصاد لم يستفد من تراجع الجنيه كما وعدت الحكومة.

والسبب المباشر أن سعر الصرف الاسمي لا يصنع تنافسية وحده، لأن التضخم المحلي وارتفاع الطاقة والفائدة والنقل والبيروقراطية يرفع تكلفة السلعة المصرية، فإذا أصبح المنتج أعلى من منافسيه رغم ضعف العملة، يفقد المصدر الأسواق وتفقد الدولة الدولار وتدخل المصانع في دائرة التعثر.

لذلك يطالب منطوق الإصلاح الحقيقي بإعادة تشغيل المصانع المتعثرة قبل إنفاق مليارات جديدة على بنية استهلاكية لا تصدر، لأن المصنع العامل يقلل الاستيراد ويدفع أجورا وينتج ضريبة ويكسب عملة صعبة، بينما المشروع غير المنتج يرفع الدين ولا يوسع العرض في السوق.

الديون والمعيشة يفضحان كلفة الاختيارات الحكومية

أما الوجه الاجتماعي للأزمة فيظهر في الفقر والغذاء، إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن 73 مليون مصري عاشوا تحت خط 6.85 دولار يوميا في 2021، بينما ظلت الأسر محدودة الدخل أكثر حساسية لتقلبات الخبز والزيت والطاقة والنقل.

ومع ذلك، تواصل الحكومة تقديم الأزمة كأنها نتيجة ظروف خارجية فقط، رغم أن التضخم المستورد يتضخم محليا بسبب ضعف الإنتاج، وعندما تنفق الدولة على فوائد الدين أكثر مما تنفق على بناء قدرة إنتاجية، تصبح الموازنة آلة تدوير ديون لا أداة حماية اجتماعية.

وعند هذه النقطة، يصبح بيع الأصول لعلاج الدين وصفة قصيرة النظر، لأن الأصل المباع لا يعود، بينما الدين يتجدد إذا بقي العجز التجاري قائما، وإذا لم ترتفع الصادرات ولم تنخفض الواردات، فسوف تعود الحكومة إلى السوق بحثا عن أصل جديد أو قرض جديد.

في هذا الإطار، لا يستطيع المواطن الفصل بين الميناء والحقل والمصنع ورغيف الخبز، لأن سوء إدارة العمر يرفع كلفة الواردات، وسوء إدارة المياه يقلل الغذاء، وسوء إدارة الطاقة يرفع سعر الإنتاج، وسوء إدارة الدين يخفض الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية.

في النهاية، تكشف أزمة الاقتصاد المصري أن الحكومة لا تواجه نقضا طبيعيا في المقومات بقدر ما تواجه فشلا في ترتيب الأولويات، لأن السيادة الإنتاجية لا تولد من الافتتاحات ولا من عقود الامتياز، بل من مصنع يعمل، وميناء يخدم التصدير، ومياه تدار بشفافية.

ومن هنا، يصبح المطلوب سياسيا قبل أن يكون اقتصاديا، إذ يجب وقف تحويل الأصول إلى مسكنات دولارية، ونشر عقود الموائئ الكبرى، وإعلان ميزانية المياه، وتوجيه القروض إلى الصناعة والزراعة والطاقة المنتجة، لأن استمرار النموذج الحالي يعني تحميل المصريين ثمن قرارات لم يشاركوا في مراجعتها.